الامبريالية ومشاكل التنمية في العالم الثالث

بقلم عبد الرؤوف محفوظ

دول العالم الثالث تتخبط بمشاكل التنمية فمليار من البشر يعانون الجوع وسوء التغذية بينما الولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى تتخبط في المشاكل الناتجة عن الثروات المفرطة والتضخم النقدي واستنزاف طاقات الشعوب المحرومة. وبلدان العالم الثالث تمثل ٧٠٪ من سكان العالم وتؤمن اكثر من ثلثي امدادات البترول العالمي ونصف كميات النحاس والحديد التي يستهلكها العالم و٣٠٪ من انتاج البوكسيت والقصدير وثلث انتاج النيكل الا ان هذه البلدان نفسها لا تستهلك الا ما يزيد قليلا عن عشر الاستهلاك العالمي لمجموع هذه المنتجات .

الناتج القومي الاجمالي لبلد واحد هو الولايات المتحدة الامريكية يعادل ضعفي الناتج القومي الاجمالي لاكثر من ثمانين بلدا مجتمعة تمثل ثلثي البشرية .

ان مقاليد الامور في الاقتصاد العالمي اليوم تنحصر كلها بين ايدي اقلية تشكلها البلدان التي بلغت الذروة في التقدم. وهذه الاقلية تتحكم في الموارد العالمية وفقا لمصالحها واحتياجاتها .. وقد نتج عن هذا الوضع ظهور ما يشبه ((قاعدة عالمية يزداد بموجبها ثراء الاثرياء بينما يشتد فقر الفقراء)) اذ ان اعدادا متزايدة من البشر تعاني من المجاعة لان بعض البلدان لا تتوفر لها المقومات الاقتصادية للحصول على المواد الغذائية الكافية كما ان عدم التغذية المنتظمة والكافية قد ادى الى اصابة مئات الملايين من البشر ، منذ الطفولة ، في ملكاتهم الطبيعية واثر حتى على مستوى العمر الذي يمكنهم بلوغه . هذا الوضع يحمل اسما : انه وضع التخلف .

السيطرة الاقتصادية بدل الاحتلال المباشر

لم يعد « الاستعمار » الحالة المثلى لعلاقة الدول المتطورة الغربية بالبلدان السائرة في طريق النمو فقد تم التخلي عن اسلوب الاحتلال المباشر لصالح السيطرة الاقتصادية وقد شكل استخدام مصالح ثروات دول العالم المتخلف المصدر الاول لتراكم الرؤوس الاموال التي كانت اساس التقدم الصناعي الغربي . فشعوب « المناطق المتخلفة » دفعت ثمن الرفاهية للغرب الاستعماري وعملية النهب الاستعماري لم تتوقف « فالبلدان السائرة في طريق النمو » تجد نفسها امام اقتصاد وطني متعثر يتخبط بازمة متفشية وعدم امكانية استغلال ثروات هذه الثروات مع غياب شبه كلي لكفاءات عملية اذ ان هياكل الاقتصاد العالمي تتحكم به من البلدان الغنية وهذا ما اشار اليه مؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز : « ان البلدان السائرة في طريق النمو ما زالت بمجموعها خاضعة بشكل مباشر او غير مباشر للاستغلال الراسمالي ».

في العلاقات الاقتصادية الدولية تحت رحمة الاحتكارات الدولية من السهل بالنسبة للدول المتخلفة ان تفرض عليها في مجال التبادل الدولي اذ انها تجد نفسها تحت رحمة الحاجة الى رساميل نقدية ويزيد الامور وقوع المؤسسات الدولية تحت القوى الامبريالية بحيث انها لم تتجه عن العونات والقروض الدولية » الى تشجيع البلدان الفقيرة . فكثير «من الدول الاسيوية والامريكية اللاتينية التي حققت استقلالها لم يزل الاستعمار والامبريالية يتحكمان باقتصادها الاقتصادية على درجات متباينة ولم تركيبها الاقتصادي القديم تغيرات جذرية. باشكالها المختلفة ـ تصدر رساميلها الدول النامية وتنشىء « دولة في قلب دولة » المنظمات الاحتكارية العالمية « كالشركات بقصد النهب الاقتصادي والتدخل . كما تستفيد من مكانتها الاحتكارية في العالمية لرفع اسعار منتجاتها المصدرة اسعار المواد الخام للدول النامية . ومع الازمات السياسية والاقتصادية للراسمالية التنافس بينها تشدد على نهب الدول بطريقة القاء الازمات الاقتصادية والنقدية

العلاقات الاقتصادية الدولية الجارية بعيدة جدا الدول الكبرى وهذا ما يفسر تضاعف المشاكل التي تعاني منها البلدان السائرة في طريق انخفضت حصة البلدان النامية في مجمل الدولية من ٢١٪ عام ١٩٦٦ الى ١٧٪ كما ارتفعت ديون البلدان النامية خلال الاخيرة الى معدل ٧٠ مليار دولار .

لجوء دول عدم الانحياز الى انشاء اتحادات

ذكر مسؤول في قوة الدفاع في ابو ظبي لمراسل الهيرالدتريبيون ان طائرة ايرانية تحدت في الاونة الاخيرة طائره دورية تابعه للامارة داخل المياه الاقليميه العمانية ، وحينما طلب من المسؤول تحديد المجال الذي تنتهي فيه السيطرة العربية على مياه الخليج واين تبدا السيطرة الايرانية اجاب : ان سيطرتنا تنتهي حيث يقول لنا الشاه اين تنتهي!!!

مثل منظمة اوبيك وسيبيك من اجل استعادة الثروات الطبيعية والدفاع عن مداخيل البلدان المنتجة في العالم الثالث خطوة هامة لمعارضة النهب والسيطرة اللتين تمارسهما الامبريالية. فانتاج المواد الخام يشكل نسبة كبيرة نسبيا في الاقتصاد القومي للدول النامية

((فاذا استطاعت هذه الدول ان تمسك في يدها بانتاج المواد الخام واستخدامها وتسويقها وتخزينها ونقلها وبيعها باسعار معقولة على اساس العلاقات التجارية المتكافئة للحصول على اوفر المنتجات اللازمة لتطوير انتاجها الصناعي والزراعي فبامكانها ان تذلل بالتدريج الصعوبات التي تواجهها تمهيدا للتخلص من الفقر والتخلف في أقرب وقت ممكن)) .

وبالفعل لقد ادركت بلدان منظمة الاوبيك اهمية تضامنها ولهذا نجد تفسيرا لردود الفعل والحملات المنظمة للاساءة الى سمعة هذه البلدان . فالولايات المتحدة تحرص في المجال النفطي الى تجميع ائتلاف من البلدان الغنية تحت رعايتها من اجل احباط مطالب البلدان المنتجة للنفط وقد بدات «مواجهتها» للدول المنتجة للنفط منذسنة ١٩٧١ وذلك في «مؤتمر واشنطن » الذي يعتبر نموذجا لموقف الرفض من جانب البلدان الغنية لكل مبادرة ثورية لاستعادة الثروات من جانب البلدان الفقيرة . وفي مؤتمر واشنطن حاولت الولايات المتحدة اجتذاب بلدان العالم الثالث غير المنتجة للنفط الى جانبها على اعتبار ان الخطوات التي تنهجها منظمة الاوبك مضرة بالاقتصاد العالمي ككل الا ان اشكال الانفعال والمناورات التضليلية لم تلق جوابا لدى دول العالم الثالث . فالولايات المتحدة تعتبر ان اية خطوة استقلالية على صعيد عالمي تنتقص من حجم العائدات المالية التي تصب في الالة الضخمة لاقتصادها . ان مقارنة استهلاك الطاقة بالنسبة للفرد الواحد يكشف لنا المسافة الواسعة بين الانسان الامريكي ومثيله في العالم المتخلف . ففي الولايات المتحدة يزيد فيها استهلاك الطاقة للفرد الواحد ٥٠ ضعفا عن استهلاك البلدان الفقيرة المنتمية للعالم الثالث ، يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة يفوق انتاجها البترولي ٤٢٪ انتاج اكبر بلد منتج من البلدان المنتمية الى منظمة اوبيك .

● عدد كبير من دول العالم الثالث سيجد نفسه بعد فترة زمنية ليست ببعيدة امام مصادره الاولية وقد نضبت (البترول ، البوتاس ، الفوسفات ..) وبذلك لن يجد العرب الذين يعتبرون الان اغنياء سوى الصحراء وذلك عندما يستنزف الغرب الامبريالي حقولهم البترولية خاصة اذا لم توظف العائدات البترولية في الارض العربية وباتجاه خلق اقتصاد وطني مستقل ...

● اخذت دول العالم الثالث المتخلف تعي اكثر اهمية تضامنها بمواجهة القوى الامبريالية التي لا هم لها سوى تكديس الاموال على حساب الشعوب المغلوبة على امرها وقد برز هذا التضامن في مؤتمر كراكاس (١٩٧٤) المتعلق بالبحار . ففي هذا المؤتمر ((اثيرت مجموعة من المسائل المتعلقة بالبحار والمحيطات ، مثل قانون البحار ، وتوسيع المياه الاقليمية والمناطق الاقتصادية المغلقة)) . والمطالبات التي تقدمت بها دول امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا قوبلت بمواجهة حادة من الدول الكبرى التي تعتبر البحار ملكا خاصا لها بحكم امتلاكها ((التقدم التقني)) الهائل الذي يمكنها من استثمار خيرات وثروات البحار . ووجدت ((الدول المتخلفة)) الى جانبها دولة الصين التي دعتها للتضامن والتعاون واخذ المواقف المشتركة خاصة اذا علمنا انه في ((غضون العشرين سنة القادمة سيصل انتاج النفط من البحار الى ٤٠٪ من الانتاج العالمي هذا عدا الثروات الاخرى التي ما زالت حكرا على الامبريالية .

● ان المنتجات الاكثر عبئا على ميزان مدفوعات الدول الفقيرة يجري شراؤها من الدول الغنية . فالدول الصناعية تزودها في الواقع بـ ٨٥٪ من المنتجات المصنعة ، ٦٤٪ من المنتجات الغذائية ، و٨٩٪ من المواد الكيماوية . فالزيادة باسعار المواد الغذائية في سنة ١٩٧٤ بالنسبة لسنة ١٩٧٠ وصلت الى ٨ مليارات دولار. كما ان ارتفاع اسعار الاسمدة وصل الى نسبة ٣ مليارات دولار بالنسبة لسنة ١٩٧٠ . وارتفاع اسعار المواد الغذائية (القمح ، الارز ، السكر ، الذرة ..) يفيد الدول الصناعية الكبيرة باعتبارها المنتجة لهذه المواد كما جاء في خطاب هنري كيسنجر في ١١ شباط ١٩٧٤ ، وفي هذا الخطاب اشار كيسنجر الى الارباح الهائلة التي تحققها الولايات المتحدة من صناعة المواد البتروكيماوية المشتقة من النفط والمصدرة الى الدول النامية بما فيها دول الاوبيك . فاسعار الاسمدة المصدرة من الدول الصناعية الى البلدان النامية قد تضاعفت خمس مرات بين حزيران ١٩٧٢ واذار ١٩٧٤ .

يتدرج ((النهب الامبريالي)) لثروات البلدان النامية عبر قنوات اقتصادية مختلفة وتاتي الشركات الاجنبية المستقرة في هذه البلدان لتكمل عملية ((السرقة المشروعة)) والمحمية باتفاقات قانونية . فالتحويلات التي يتم اخراجها لحساب هذه الشركات من البلدان النامية تؤدي الى افقار مستمر لهذه